

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٤٤٥٢ لسنة ٢٠٢٣

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛
وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية للمؤسسات العامة
والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ؛
وعلى قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ بإنشاء وكالة القضاء المصرية ؛
وعلى القرار رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد قواعد وإجراءات إعداد
واعتماد الهياكل الوظيفية وجدول توظيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية
الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ؛
وعلى موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ؛
وعلى موافقة مجلس نقابة المحامين ؛
وعلى كتاب المدير التنفيذى لوكالة القضاء المصرية ؛
وبعد عرض السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون الإدارات القانونية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

الموافقة على مزاوله أعمال المحاماة لأعضاء الإدارات القانونية بوكالة القضاء
المصرية (هيئة عامة اقتصادية) .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر فى ٢٠٢٣/٨/٣

وزير العدل

المستشار / **عمر مروان**

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢٣

٢٥١٣٨ / ٢٠٢٣ - ٢٠٢٣/٨/٩ - ٧٠٩